قطاع الشؤون الاجتماعيه
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية
الأمانة الفنية لمجلس وزراء
الشؤون الاجتماعية العرب

رئاسة الدورة (44) لمجلس وزراء
الشؤون الاجتماعية العرب

الورقة المفاهيمية

للحدث الجانبي رفيع المستوى

تحت عنوان:

" "نحو إدماج اجتماعي شامل: العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة والقضاء على الفقر"

التاريخ: 5 نوفمبر 2025

في تمام الساعة 11:30 صباحاً وحتى الساعة 12:45 ظهراً

في القاعة رقم (2) بمركز قطر الوطني للمؤتمرات- الدوحة - قطر

ضمن فعاليات مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، الدوحة – نوفمبر 2025"

مقدمة:

تُولي **جامعة الدول العربية** اهتمامًا بالغًا بقضايا حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيدين الإقليمي والدولي، حيث تسعى بشكل مستمر إلى تعزيز حقوقهم في المنطقة العربية، من خلال مشاركتها الفاعلة في الفعاليات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

وتبرز جهود جامعة الدول العربية في مبادرة معالي الأمين العام المعنونة " العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة (2023-2030) و"مبادرة العيش باستقلالية"، واللذين اعتمدتهما القمة العربية في دورتها العادية (32) بجدة المملكة العربية السعودية بموجب قراراها رقم 846 بتاريخ 2023/5/19 ، حيث تسعى المبادرتين الى تشكيل مستقبل أكثر شمولية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، وتعزيز الدور الحيوي لريادة الأعمال والتمويل المبتكر في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، والسعي الى تطوير سياسات وبرامج تعزز الإدماج الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة، وتشجيع الحلول التمويلية المبتكرة التي تراعي احتياجاتهم وتدعم استقلاليتهم.

مبادرة العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة تأتى كأولوية متقدمة لتنفيذ العقد العربي الثاني للأشخاص ذوى الإعاقة ، حيث تهدف إلى تمكينهم من العيش بكرامة واستقلالية عبر توفير بيئة ملائمة فى التعليم والرعاية الصحية والعمل والنقل، وتعمل الأمانة العامة (الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب) على تنفيذ هذه المبادرة في إطار الشراكة الفاعلة مع اتحاد الغرف العربية ومنظمة اليونيدو - مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في البحرين، بالتعاون مع منظمة العمل العربية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري وغيرهم من الشركاء.

وفي إطار مواصلة جهود الأمانة العامة، لتعزيز حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة وضمان الاندماج الشامل لهم، عقدت جامعة الدول العربية " الاجتماع العربي – الإقليمي رفيع المستوى للتحضير لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية" ، يومي 30 / 6 و 1 / 7 / 2025 في الجمهورية التونسية، وذلك بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية بالجمهورية التونسية، وبالتعاون مع بعثة جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة بنيويورك، وذلك في إطار تنفيذ القرار رقم (98) الصادر عن القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الخامسة بجمهورية العراق بتاريخ 17 / 5 / 2025، وقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (1032)د.ع. (44) بتاريخ 2024/12/25، وذلك لإعداد الأولويات العربية لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، والتي تضمنت المحاور الرئيسية التي تهم العمل الاجتماعي التنموي العربي المشترك، أخذاً بالاعتبار خصوصية المنطقة العربية، وذلك بالتركيز على المحاور الثلاثة الرئيسية للقمة العالمية، وهي: القضاء على الفقر، التشغيل والعمل اللائق، الاندماج الاجتماعي، مع إعطاء الأولوية للفئات الأولى بالحماية الاجتماعية، وركزت الأولويات في هذا الإطار على مسألة حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة، وضرورة دمجها كعنصر متقاطع مع كافة محاور القمة العالمية المرتقبة وعكس ذلك في الإعلان المنتظر صدوره عنها.

ورغم هذه الجهود، لا يزال الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون تحديات كبيرة فيما يتعلق بالفقر، والإقصاء، وضعف الوصول إلى التعليم الشامل، والتوظيف، وخدمات العيش المستقل، وأنظمة الحماية الاجتماعية. وقد ساهمت جائحة كوفيد-19 في تعميق هذه التحديات. لذلك، ومع توجه المنطقة نحو التعافي والتنمية المستدامة، تبرز أهمية السياسات والبرامج الشاملة التي تدعم **العيش المستقل** والقضاء **على الفقر** التي تعزز مبدأ " عدم ترك أحد خلف الركب". حيث يُعد تعزيز العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة ومعالجة

الفقر من القضايا المحورية لضمان تحقيق الاندماج الاجتماعي الشامل، لا سيما للفئات التي تحتاج إلى حماية اجتماعية متقدمة. وفي هذا الإطار، تواصل **جامعة الدول العربية** جهودها في دعم وتمكين هذه الفئات، من خلال سياسات واستراتيجيات تسعى إلى بناء مجتمعات منصفة لا تُقصى أحدًا، وتضمن المساواة في الفرص والكرامة للجميع، وإيجاد العمل اللائق للقادرين منهم.

الحدث العربي رفيع المستوى تحت عنوان: " نحو إدماج اجتماعي شامل: العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة والقضاء على الفقر "

انطلاقا مما تقدم، يأتي تنظيم هذا الحدث رفيع المستوى، ضمن أعمال **القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية** في الدوحة خلال الفترة 4-6 نوفمبر 2025، استكمالاً لجهود جامعة الدول العربية وإبراز دورها الرائد في هذا المجال. بالتنسيق مع رئاسة الدورة الحالية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (مملكة البحرين) واتحاد الغرف العربية، ومنظمة اليونيدو – مكتب الترويج للاستثمار بالبحرين (UNIDO-ITPO)، حيث تلتقي الدول العربية والدول والمنظمات الأخرى المشاركة في القمة، لتبادل الخبرات وتقديم الحلول الفعالة لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة في تلك المحاور الهامة.

ويأتي هذا الحدث رفيع المستوى، كمنصة حوار وتعاون بين أصحاب المصلحة المعنيين من صانعي السياسات، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، بهدف استعراض المبادرات والخطوات التي تم اتخاذها على الصعيد الإقليمي لتحقيق العدالة الاجتماعية والشمولية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، والدفع نحو تحقيق الالتزامات الإقليمية والدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقضاء على الفقر متعدد الأبعاد.

الأهداف الرئيسية:

- تسليط الضوء على الترابط بين **الإعاقة، والفقر، والإقصاء الاجتماعي**.
- عرض **الإنجازات والممارسات الفضلى** في تعزيز العيش المستقل والإدماج الاجتماعي.
- اقتراح **حلول وفرص** لتحسين الأطر الوطنية لضمان دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في برامج مكافحة الفقر والتنمية الاجتماعية.
- توفير منصة للحوار بين **الحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، والشركاء في التنمية،** والأشخاص ذوي الإعاقة لتعزيز التعاون.
- **تعزيز مفهوم العيش المستقل** للأشخاص ذوي الإعاقة، وتمكينهم من المشاركة الكاملة في الحياة المجتمعية.
- **خفض الفقر** كأحد العوائق الهيكلية التي تحول دون اندماج هذه الفئات، وذلك في إطار جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.
- **تسليط الضوء على المبادرات الإقليمية والوطنية** التي تعزز الحماية الاجتماعية الشاملة والابتكار في مجال الإعاقة.
- **تعزيز التعاون متعدد الأطراف** بين الدول الأعضاء، وهيئات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.
- **صياغة توصيات عملية** للسياسات العامة والبرامج الهادفة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة.

المحاور المقترحة للنقاش:

1- **العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة** :السياسات والتجارب الناجحة والفرص المتاحة لتعزيز الاستقلالية.
2- **الحماية الاجتماعية الشاملة :** شبكات أمان اجتماعي شاملة، منافعها، وآليات توسيع نطاقها لتشمل الفئات المهمشة.
3- **مبادرات** الجامعة العربية مع اليونيدو واتحاد الغرف العربية لدعم مشروعات ريادة الأعمال والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.
4- **سهولة الوصول والتكنولوجيا المساندة** :الابتكارات التي تسهّل المشاركة الكاملة والدمج الاقتصادي.
5- **الإصلاحات القانونية والسياسات الوطنية** :استراتيجيات تتماشى مع الاتفاقيات والمعايير الدولية والإقليمية.
6- **القضاء على الفقر متعدد الأبعاد** :التحديات الاقتصادية والاجتماعية، والحلول المبتكرة للتمكين الاقتصادي والاجتماعي.
7- **دور الشراكات الدولية والإقليمية** :في دعم المبادرات الشاملة والتمويل المستدام.
8- **إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات صنع القرار** والتنمية المجتمعية.

<u>الإطار المرجعي:</u>

- العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة (2023 - 2032).
- مبادرة العيش باستقلالية.
- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة(UNCRPD)
- أجندة التنمية المستدامة 2030، ولا سيما الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر، والمساواة، والعمل اللائق، والحماية الاجتماعية.

<u>النتائج المتوقعة:</u>

- تقديم توصيات عملية لسياسات وطنية وإقليمية تعزز الإدماج الشامل والتنمية المستدامة.
- تحديد فرص الشراكة والدعم الفني وبناء القدرات.
- تجديد التزام جامعة الدول العربية بدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز الإدماج الاجتماعي.
- زيادة الوعي لدى صانعي السياسات حول أولويات الأشخاص ذوي الإعاقة والفقراء.
- تعزيز التعاون الإقليمي لتبادل الممارسات الجيدة في مجالات الإعاقة والفقر.
- صياغة توصيات عملية تدعم تطوير السياسات العامة على المستويين الإقليمي والوطني.
- إطلاق مبادرات أو شراكات جديدة لتعزيز الحماية الاجتماعية الشاملة والعيش المستقل.
- دعم الجهود المشتركة لتنفيذ الالتزامات الدولية، بما في ذلك UNCRPD وأهداف التنمية المستدامة

الشركاء الرئيسيون:

- رئاسة الدورة الحالية (44) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (مملكة البحرين).
- المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول الخليج العربية.
- اتحاد الغرف العربية
- منظمة اليونيدو - مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا في البحرين

الجهات المشاركة:

- عدد من وزراء الشؤون الاجتماعية وكبار المسؤولين في الدول العربية.
- عدد من الوزراء وكبار الشخصيات الدولية ذات الصلة.
- المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.
- شخصيات رفيعة المستوى من الأمم المتحدة.
- منظمات المجتمع المدني الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.
- رواد أعمال من ذوي الإعاقة.
- عدد من الخبراء المتخصصين.
- نماذج رائدة من الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيدين العربي والدولي.

خاتمة:

تولي جامعة الدول العربية اهتمامًا كبيرًا بقضايا الإعاقة وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك انطلاقًا من التزامها بتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين جميع أفراد المجتمع. في هذا السياق، عملت الجامعة على تبنى العديد من المبادرات والسياسات التى تساهم في تحسين ظروف الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة، من ضمنها الوصول إلى التعليم، العمل، الرعاية الصحية، والمشاركة الفاعلة في المجتمع، او من خلال تطوير التشريعات المحلية أو من خلال التنسيق بين الدول الأعضاء لتبادل الخبرات والموارد.

لذلك، تؤكد جامعة الدول العربية على موقفها الثابت في دعم قضايا الإعاقة والعمل المستمر على تحسين حياة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في العالم العربي.